

## أضواء على أهم الأحداث

شهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموا قويا في عام ٢٠٠٨، إلا أنها تخضع حاليا لتأثيرات الأزمة العالمية وتزايد احتمالات التأثر بالمخاطر الاقتصادية والمالية.

- فقد تأثرت إيرادات التصدير وتدفقات الاستثمار وتحويلات العاملين بهبوط النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وهبوط الأسعار الدولية للسلع الأولية منذ خريف عام ٢٠٠٨.
- ويمكن أن يتباطأ النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة ليصل إلى ٢,٥% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل ٦% في ٢٠٠٨.

رغم انخفاض الإيرادات النفطية، فمن المتوقع أن يواصل كثير من بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط تنفيذ برامج الإنفاق الموضوعة، مما سيدعم الطلب العالمي بدفعة تنشيطية مهمة.

- ومن الممكن أن يسجل الحساب الجاري الخارجي لهذه البلدان عجزا قدره ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، مقارنة بفائض قدره ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.
- ويواصل التضخم هبوطه الحاد من مستويات الذروة المسجلة في صيف عام ٢٠٠٨، تمشيا مع انخفاض أسعار الأغذية والوقود.
- وقد ظهرت مشكلات في الأجهزة المصرفية لدى عدد قليل من بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط، لكن السلطات تحركت على الفور لتسويتها من خلال عمليات ضخ رؤوس الأموال واتخاذ تدابير لتوفير السيولة.
- البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف تتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا على وجه الخصوص.
- وهناك عدد كبير من بلدان هذه المجموعة بلغ الدين العام فيها مستويات مرتفعة وهي تفقر إلى الحيز المالي الكافي للإنفاق في اتجاه معاكس للدورة الاقتصادية لتخفيف أثر انخفاض التدفقات الخارجية الوافدة.
- ومع تراجع معدلات التضخم، يتسع المجال أمام التيسير النقدي.
- ويرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط إلى ازدياد الفقر وغيره من الضغوط الاجتماعية، وكذلك الحاجة إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي.
- تعاني بلدان القوقاز وآسيا الوسطى مغبة انخفاض أسعار السلع الأولية والتطورات الاقتصادية المعاكسة في روسيا.

- ومستويات الدين العام منخفضة نسبيا في معظم هذه البلدان، مما يفسح أمامها المجال لدعم الطلب المحلي من خلال زيادة الإنفاق العام.
  - وينبغي أن تعمل هذه المجموعة على زيادة مرونة أسعار الصرف نظرا لانخفاض سعر الروبل الروسي.
- وسوف يلزم توشي اليقظة المستمرة تجاه تطورات النظم المالية في بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى.
- وقد يتجاوز تباطؤ الاقتصاد العالمي ما تشير إليه التوقعات من حيث طول مدته ودرجة حدته (الإطار ١)، الأمر الذي يتطلب من السلطات القُطرية اتخاذ الاستعدادات اللازمة تحسبا لهذا الاحتمال.
- وبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قد تحتاج إلى دعم الطلب المحلي لفترة أطول، وتعزيز النظم المالية، ووضع الأطر اللازمة لإدارة الأزمات.
- وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل، سوف يكون من الضروري زيادة التمويل من الجهات المانحة للحفاظ على التنمية الاقتصادية اللازمة.

الإطار ١ - آفاق الاقتصاد العالمي<sup>١</sup>

أسفرت ضائقة الائتمان العالمية عن أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي منذ فترة "الكساد الكبير". فمن المتوقع أن يتراجع النشاط الاقتصادي العالمي بواقع ١,٣% في عام ٢٠٠٩. ولا يزال هذا الركود يواصل التأثير على البلدان في جميع أنحاء العالم. فمن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج في بلدان تمثل اقتصاداتها ثلاثة أرباع الاقتصاد العالمي، كما حدث تباطؤً حاد بالفعل في معدلات نمو جميع البلدان تقريباً مقارنة بالمعدلات المسجلة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وتشير التوقعات إلى تحسن النمو في عام ٢٠١٠، ولكنه سيبلغ ١,٩% وحسب - وهو معدل يظل أبطأ مما كان عليه في حالات التعافي السابقة. وتتضمن هذه التوقعات تنفيذ خطط للتنشيط المالي في بلدان مجموعة العشرين بقيمة تصل إلى ١,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ و ١,٢٥% منه في عام ٢٠١٠، فضلاً على تشغيل أدوات الضبط التلقائي في معظم هذه البلدان.

## الجدول ١-١: عرض عام للتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير السنوي % ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات				
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
١,٩	١,٣-	٣,٢	٥,٢	الناتج العالمي الاقتصادات المتقدمة منها: الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي
٠,٠	٣,٨-	٠,٩	٢,٧	
٠,٠	٢,٨-	١,١	٢,٠	
٠,٣-	٤,٠-	١,١	٣,١	الاقتصادات الصاعدة والنامية منها: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كومنولث الدول المستقلة منها: روسيا
٤,٠	١,٦	٦,١	٨,٣	
٣,٨	٢,٥	٥,٨	٨,٦	
١,٢	٥,١-	٥,٥	٨,١	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
٠,٥	٦,٠-	٥,٦	٧,٢	
٠,٦	١١,٠-	٣,٣	٧,٢	
٢٠,٢	٤٦,٤-	٣٦,٤	١٠,٧	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي) النفط السلع غير الوقود (متوسط على أساس الأوزان الترجيحية لصادرات السلع الأولية)
٤,٤	٢٧,٩-	٧,٥	١٤,١	

ومن المتوقع أن تمر الاقتصادات المتقدمة بحالات ركود عميق، حيث ينكمش الناتج الكلي بنسبة ٣,٧٥% في عام ٢٠٠٩. وفي الاقتصادات الكبرى، سوف تظل قيود الائتمان مصدراً لمعاناة شديدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما تتعرض منطقة اليورو لهبوط في نشاطها الاقتصادي يتجاوز في عمقه المستوى المسجل في الولايات المتحدة نظراً لما تسببه حدة الانكماش في قطاعات التصدير من تقليص متزايد لحجم الطلب.

وسوف يسفر الضغط المستمر وتعديل الميزانيات العمومية في الأسواق الناشئة عن عواقب وخيمة فيما يتصل بتوافر التمويل للاقتصادات الصاعدة. ويتوقع على وجه الإجمال أن تشهد الاقتصادات الصاعدة في عام ٢٠٠٩ خروج تدفقات رأسمالية صافية تتجاوز ١% من إجمالي ناتجها المحلي. ومن المتوقع أيضاً أن تتمكن الاقتصادات الصاعدة والنامية كمجموعة من المحافظة على معدل نمو متواضع يبلغ ١,٥% في عام ٢٠٠٩، وصولاً إلى ٤% في عام ٢٠١٠. غير أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سينكمش في مجموعة كبيرة من البلدان في ٢٠٠٩، وتشير التوقعات إلى حدوث أكبر هبوط في الناتج في كومنولث الدول المستقلة، لا سيما في روسيا، حيث أسفر تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية عن انفجار فقاعة الرواج الائتماني وتضاؤل إيرادات تصدير السلع الأولية.

وأكبر مخاطر التطورات المعاكسة في هذا السيناريو هو أن تظل إجراءات السياسة قاصرة عن إيقاف التأثيرات المرتدة السلبية التي يتعاقب فيها تدهور الأوضاع المالية وزيادة ضعف الاقتصادات. فمع انكماش النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ينطوي خطر الزيادة المتواصلة في حالات التوقف عن السداد في قطاعي الشركات والأسر على زيادة أخرى في فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر، ومزيد من الانخفاضات في أسعار الأصول، وخسائر أكبر في الميزانيات العمومية المالية. وسوف ترتفع مخاطر الأحداث النظامية وتزداد صعوبة مهمة استعادة المصداقية والثقة، وتتصاعد التكاليف التي تتحملها المالية العامة لتمويل عمليات إنقاذ البنوك.

وينبغي موازنة هذا السيناريو باحتمالات تجاوز التوقعات الموضوعية لآفاق الاقتصاد. فالجراً في تنفيذ السياسات على نحو يقنع الأسواق بأن العمل جار على التوصل إلى علاج حاسم للتوترات المالية يمكن أن ينشئ حالة من الدعم المتبادل يتخذ شكل "انفراجة جني أرباح" في الأسواق، وعودة ثقة مجتمع الأعمال والمستهلكين، وزيادة في الإقبال على تحمل التزامات إيفاق أطول أجلاً. والمشكلة هي أن احتمالات الانتعاش القوية تتضاعف كلما تعمق الهبوط الاقتصادي، حيث يترسخ التشاؤم السائد حول آفاق الاقتصاد وتزداد الأضرار الواقعة على الميزانيات العمومية.

<sup>١</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات راجع عدد إبريل ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي).